

الاحوال من حيث انما يطابق بها اللفظ لظهور
 ان ليس علم المعاني عبارة عن تصويح معاني
 التعريف والتكثير والتقليد والتأخير وغير
 ذلك وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان اذ
 ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه
 الحيشية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة
 له من التقليد والتأخير والاثبات والحذف
 وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق هو الكلام
 الكلي المتكبر بكيفية مخصوصة على ما تشير
 اليه في المفتاح وصرح به القزازي في مختصره
 لانفس الكيفيات من التقليد والتأخير والتعريف
 والتكثير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره وقدم
 قوله يطابق على الجار والمجرور لانه الاهتمام
 هنا في المطابقة لاني اسبابها وقد صرح بالتخييل
 وقوله بما على يطابق ليقول المحصر الحقيقي لان هذا
 هو المقصود

اي التفسير
 اي التفسير

الاحوال

الاحوال يطابق الكلام مقتضى الحال لا غير هافان
 قيل العرب للمعرفوا مطابقتهم مقتضى الحال بالسليقة
 فليق ادعي المحصر الحقيقي قيل معرفتهم مطابقتهم
 مقتضى الحال بالسليقة مسلم لكن عدم موقوف
 للمطابقة على تلك الاحوال غير مسلم بل للمطابقة
 متوقفة عليها بالنسبة اليها واليوم وانما الكلام
 في معرفتهم تلك الاحوال ففيه بالسليقة
 لنا بتحصيل علم المعاني قوله ثم فصل من
 فصل الاخبار بخبر افادة المخاطب نفس
 الحكم وكونه عالما به وقد ينزل العالم فيها
 منزلة الجاهل فان كان المخاطب خالي الذم
 من الحكم استغني عن التاكيد وان كان متروكا
 طالبه حسن وان كان متكرا وجب اعراض
 عن عبارة صاحب التلخيص وهو فصل الخبر بخبر
 لانه يحتمل ان يكون المراد من الخبر المتكلم بالجملة

اي ادراك بالطبيعية

صداد
 بالبرهان

اي بنفس الحكم وكونه
 عالما به

اي بشيء

اي بالمتكلم